

«الكرديستاني»: الإصلاحات التركية لا تخدم القضية

لم تطل التعديلات
الأردوغانية إلا 26
مادة فقط من 177

عمير عطوي

لا يرى حزب العمال الكردستاني أي جدية في الإصلاحات «التي لا تخدم القضية الكردية»، والتي صوت عليها 58 في المئة من الأتراك بـ«نعم»، في 12 أيلول الحالي. كذلك، لا ينظر الخصم الأساسي للسلطات التركية يعين الرضى إلى حكومة حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان، رغم سياسة الأخير التي تبدو جليئة في تقطيع أجنحة العسكر ذوي النفوذ التاريخي في البلاد.

فانتصار خيار حزب «السلام والديموقراطية» الكردي، الممثل في البرلمان بنحو 20 عضواً، ومن خلفه حزب العمال الكردستاني، يبرهن على وجود أسباب لهذه المقاطعة. أسباب يوضحها مسؤول المكتب الإعلامي في حزب العمال، دوزدار حمو، في حديث لـ«الأخبار»، مشيراً إلى أن هناك اتفاقاً بين العسكر والحكومة على هذه الإصلاحات، «التي لا تخدم القضية الكردية». فالدستور التركي يتضمن 177 مادة أساسية، لم تطل التعديلات الأردوغانية إلا 26 مادة فقط. ورغم ذلك، سوق الإعلام التركي المرتبط بحزب العدالة والتنمية لهذه الإصلاحات على أنها دستور مدني ومعاصر.

ويتساءل حمو: «ما دام دستوراً مدنياً ومعاصراً، فلماذا لا يغير العدالة

رغم أن بعض أكراد جنوب تركيا وشرقها شاركوا في التصويت لإصلاحات الدستور التركي، إلا أن خيار المقاطعة ربح، في تأكيد لعدم ملائمة الإصلاحات لحل القضية الكردية



أردوغان خلال زيارة للمواقع الأمامية في جنوب شرق تركيا (أرشيف)

والتنمية كل المواد، فيما ذكر في إحدى المواد اسم الكرد كقومية ثانية لها حقوقها الثقافية والاجتماعية والسياسية في البلد»، مستنقاً أن «هناك إعادة إنتاج للنسخة القديمة من الدستور عام 1982 بنكهة أقل عسكرية، أي السير حسب دستور انقلاب 12 أيلول لعام 1982 الذي قاده كنعان أفرين وقتها».

من هنا، تأتي معارضة حزب العمال للإصلاحات، لأنها لا تصب في مصلحة الحزب الحاكم فقط، ولا في مصلحة جمهورية تركيا بجميع مكوناتها الإثنية والقومية والمذهبية، «ولا سيما أنه ليس في الدستور أي مادة أو فقرة تذكر بالكرد وحقوقهم».

على هذا الأساس، اتخذ قرار المقاطعة في التصويت، وظهرت نتائج «جيدة جداً» في المناطق الكردية نتيجة المقاطعة. ووصلت نسبة المقاطعة في مدن كردية، إلى 70 في المئة، وفي مدن أخرى وصلت إلى 90 في المئة، ما يعني أن الكرد غير

في تأليف حكومات للسنوات المقبلة من خلال هذا الاستفتاء والنتائج. لذلك يمكن القول إن «حزب العدالة والتنمية هو الراجح الوحيد في هذه الإصلاحات الدستورية».

في حين، تأتي معارضة حزب العمال للإصلاحات، لأنها لا تصب في مصلحة الحزب الحاكم فقط، ولا في مصلحة جمهورية تركيا بجميع مكوناتها الإثنية والقومية والمذهبية، «ولا سيما أنه ليس في الدستور أي مادة أو فقرة تذكر بالكرد وحقوقهم».

على هذا الأساس، اتخذ قرار المقاطعة في التصويت، وظهرت نتائج «جيدة جداً» في المناطق الكردية نتيجة المقاطعة. ووصلت نسبة المقاطعة في مدن كردية، إلى 70 في المئة، وفي مدن أخرى وصلت إلى 90 في المئة، ما يعني أن الكرد غير

البديل للإصلاحات
إدارة ذاتية موسعة
للشعب الكردي

راضين عن هذه الحزمة الإصلاحية الدستورية، حسبما يرى حمو.

أما البديل لهذه الإصلاحات بالنسبة إلى حقوق الأكراد، في رأي حزب العمال، فهو اتخاذ قرارهم بيدهم واختيار الطريق المناسب لهم في العيش في ظل أجواء من الحرية والديموقراطية. وذلك يكون حسب حمو «من خلال إعلان إدارة ذاتية موسعة للشعب الكردي في تركيا، أي حكم الشعب الكردي نفسه بنفسه في المناطق الموجودة هو فيها جغرافياً، من دون المساس بحدود الدولة المرسومة حالياً، أي الكرد في تركيا».

ويخبر الحزب الدولة التركية بين أمرين: الأول التفاوض، لحل المسألة الكردية بأساليب سلمية وديموقراطية وتمديد فترة وقف العمليات العسكرية. وفي المحصلة «إذا لم تقم الحكومة التركية بأي خطوة في هذا الاتجاه، وقتها سيعلن الكرد إرادتهم الحرة في إعلان حكم الإدارة الذاتية الموسعة في المدن الكردستانية في تركيا، ولنا القدرة والقوة، بأن نعلن نظامنا في الساحة السياسية. وعسكرياً، وفق نهج الدفاع المشروع سترفع وتيرة عملياتنا العسكرية».

لكن المسؤول الذي مدد حزبه فترة الهدنة في 20 أيلول - تاريخ انتهائها - يشدد على جهوية الحزب للتفاوض وللحرب معاً، مصرراً على أن «الكرة في الملعب التركي».

وفيات

بمزيد من الرضى والأسى
ننعى فقيدنا الغالي المرحوم
رفيق صدقي القواس
زوجته سهيلة محمد شاكر القواس
ابنته هبة القواس
شقيقاه المرحوم عبد الحميد القواس
ربيع القواس
شقيقته المرحومة رباب زوجة المرحوم
نصر الدين القواس

سحر زوجة الحاج حسين جواد
يصلى على جثمانه ظهر اليوم الأربعاء
الواقع فيه 22 أيلول 2010 في مسجد
المرحوم الحاج بهاء الدين الحريري في
صيدا.

تقبل التعازي للرجال والنساء بعد الدفن
في المسجد من الساعة الرابعة وحتى
الساعة الثامنة مساءً وفي اليومين
التاليين في المسجد نفسه من الساعة
العاشرة صباحاً حتى الواحدة بعد
الظهر ومن الرابعة بعد الظهر حتى
الثامنة مساءً.
الأسفون آل القواس وآل حمود.

إذا مات العالم ثلم في الإسلام ثلثة لا
يسدّها شيء

ننعى إليكم وفاة العلامة الشيخ
مرتضى محمد حسن

أولاده: محمد، علي وأحمد
صهره: محمد حسن ويوسف حنجل
يواري الساعة الثانية والنصف بعد
ظهر اليوم الأربعاء في جبانة بلدته
عربصالح (النبطية).

الأسفون: آل حسن وحيدر والمجلس
الإسلامي الشيعي الأعلى وعموم أهالي
بلدة عربصالح.

تقرير

علويو تركيا: إخفاق جديد لأردوغان

أرنست خوري

لو أراد المرء تصنيف المعضلات الانتمائية التركية الداخلية التي على رجب طيب أردوغان وحكومته الحزبية حلها قريباً، يأتي الترتيب على النحو الآتي: القضية الكردية في الصدارة، تليها المسألة العلوية من حيث الصعوبة، وبعدها وضعية غير المسلمين في تركيا، وتحديدًا المسيحيين الأرثوذكس.

صحيح أن ترجمة عدم الرضى العلوي (يتراوح عددهم بين 12 و20 مليون بحسب أرقام الحكومة ومنظماتهم الدينية) لا يخرج غالباً إلى العلن على نحو عنفي (باستثناء ما ارتكب من مجازر بحقهم في أعوام 1978 و1980 و1993) كما هي حال الأكراد، لكن قضيتهم مذهبية لا قومية إثنية، إلا أن مناسبات عديدة تظهر أن العلويين مستعدون لمعارضة جميع أشكال الحياة السياسية التركية التي لا تعترف علمانيتها إلا بالمذهب المسلم السني الحنفي مذهباً شرعياً. وجاء استفتاء 12 أيلول ليدق جرس إنذار جديد بالنسبة إلى أردوغان، بعدما صوت العلويون كتلة متماسكة وحديدية ضد الإصلاحات الدستورية، لا لأنهم معارضون لتحديث الديموقراطية التركية، ولا لأنهم من أنصار المعارضة الجمهورية أو اليمينية، بل لأن المواد الـ25 التي عدلت لا تلمس حقوقهم الدينية، لا من قريب ولا من بعيد.

وأظهرت نتائج الاستفتاء أن العلويين التزموا ما سبق أن أعلنته منظماتهم في منتصف آب الماضي، عندما عقد ممثلون عنهم مؤتمراً صحافياً ضخماً، تعهدوا بالتصويت في خلاله ضد التعديل، لأن «حزب العدالة والتنمية يدعي أن رزمة الإصلاحات هي انقلاب على دستور 1980، لكن هذه كذبة». في حينها، أوضح رئيس المنظمات العلوية علي بلقيز المعادلة: ما لم تتضمن التعديلات بنوداً تعترف بدور العبادة العلوية وبهذا المذهب، فسنصوت بـ«لا». وهكذا حصل، بل دليل أن محافظة تونسلي ذات الغالبية العلوية في الداخل الأناضولي، صوتت بـ81 في المئة ضد التعديلات.



أتراك يتظاهرون ضد حرق القرآن في إسطنبول (أرشيف - مراد سيزر)

وبعد ثماني سنوات على تسلّم «العدالة والتنمية» الحكم، لا تزال المديرية العامة للشؤون الدينية ترفض تخصيص المساعدات المالية للنشاطات العلوية، ولا رواتب لرجال دين هذا المذهب. وبدا أحد نواب «العدالة والتنمية» عن إسطنبول، رحي شمور أوغلو، المعروف بأنه أحد مهندسي مساعي الحكومة لحل الأزمة العلوية، شديد التشاؤم عندما أعرب عن يأسه من جهود حكومته. ووصل به الأمر إلى اعتبار أن الانفتاح الحكومي إزاء الأكراد كان أكبر من ذلك الذي قدم للعلويين. وتخطى شمور أوغلو حدث الاستفتاء ليتساءل: كم موظفاً حكومياً علويّاً رفيع المستوى نعرف في الإدارة التركية؟ هل هناك

وزير علوي واحد في الحكومة؟ وجزم بأن التمييز اللاحق بحق العلويين يجعلهم أكثر تشككاً تجاه المبادرة العلوية، وهي المبادرة التي عبّر عنها من خلال 7 ورش عمل دامت طوال ستة أشهر، وشارك فيها 400 عالم دين وأكاديمي وسياسي وصحافي وممثل عن منظمات المجتمع المدني، لكنها انتهت إلى «فرض وجهة النظر السنية»، على حد تعبير علي بلقيز. ويعرب النائب شمور أوغلو، في حديث لصحيفة «توداي زمان»، عن امتعاض العلويين من تصريحات وبيانات رافقت الحملات الشعبية التحضيرية للاستفتاء. وأحد المقصودين هنا كان أردوغان نفسه الذي وصف زعيم حزب «الشعب الجمهوري»، ذا الأصول العلوية، كمال كليتش دار أوغلو، بأنه «يفتقر إلى جذور عائلية أصيلة». وأجرى النائب نفسه مقارنة بسيطة بين سلوك كل من أردوغان مع العلويين، وتعاطي رئيس الحكومة الأسبق، أورال (1989-1993) معهم، ليخلص إلى أن أورال عرف كيف يستميلهم ليصوتوا لمصلحته، وهم المعروف عنهم تاريخياً أنهم «لا يصوتون أبداً لأحزاب اليمين».

ما جرى في 12 أيلول 2010 كان درساً علويّاً جديداً يُضاف إلى الأمثلة الكردية، والمغزى واحد: لا يمكن تركيا أن تصبح فعلاً قوة عظمى، إلا بعدما تطوي صفحة مشاكلها الداخلية.

الآن في المكتبات



بلا ضفاف

مقالات
جوزف سماحة
في
«اليوم السابع»